بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الاحكام المنعم لفيه ائمة الاسلام

فصل فما يازمه تعلمه السريعا اعلم ان العقلاء لا تخلو فيما بايدي الواحد النظر فيما
معروف منها كما مر وقد تعلم في السريعا مسئلة تعلم اركان
الاسلام الخمس ومقدماتها فرض عين على كل مكلف قلت ولا احفظ فيه خلافا
وكفى بالاجماع دليلا ومما ورد وكذا تعلم شروط العبادة على التاجر فرض عين
قلت ويكفي الفقيه في تفاصيل ذلك الجملة كما مر مسئلة ويتعلم الزائد
على ذلك حتى يبلغ رتبة الاجتهاد فرض على الكفاية وبحسبما كان مقصودا
الشرع لا علم معين قلت ولا احفظ فيه خلافا قال ومتى تعطل فرض كفاية
موضع خرج فيه عن علة وقدر على قائم لزمه ان امكان قريبا من موضعه
وكان يلحقه الحرج ومرة ولا قلت وهو لا يخالف وكذا قال ولا يعرف
مسائل الاعتقاد بدليلها بل يكفي اعتقاد تسليم قلت ما حوار التقليد فيها
وقد مر ابطاله قال وقد يحال له انها ان غرضت ولا بد في كل قطر من عالم يرجع
اليه صار فحصل النظر في العلم واعداد حال النسبة وفرض كفاية قلت اما البصر فنعم
واما معرفة الله بصفاته وعدله وحكمته فمرض عين على كل مكلف كما مر
مسئلة ولا يحور خلو الزمان من مجتهد اذ هو فرض فلو صح اطباق الامة على
الخلاف وقد قال صلعم لن تجتمع امتي على ضلالة قلت قول اصحابنا لا يحور
كما تقدم الا لو تناهى عن بصلح لقوله صلعم ان الله لا يرفع العلم انتزاعا ينتزعه
من صدور العلماء حتى اذا لم يبق في الدنيا عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا
فسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا قال امتي على الخير تلمذ فحاصل
بتعاهد صلعم لا تزال طائفة منها على الحق ظاهرين حتى يأتي وعده وهو
وهذا يرجع لقولنا بعدله والحكمة قلت فما قال مسئلة ويجوز طلب
العلم الديني لغير الدنيا لقوله صلعم من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه
الا ليصيب عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة رواه في السنن وقوله
الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه وعالما او متعلما طلب
العلما او يعرف به وحوه النار الى اخره ورواه الديلمي وهو من

الرواية على حفظ وحفظه رويه عن علي عليه السلام انه قال يا حملة العلم انما ال
فمن العالم من عمل بما علم ووافق علمه عمله وسيكون اقوام يحملون العلم لا
يجاوز تراقيهم يخالف علمهم عملهم وتخالف سريرتهم علانيتهم ويجلسون حلقا
حاكي بعضهم بعضا حتى ان الرجل منهم ليغضب على جليسه ان جلس الى غيره
اولئك لا تصعد اعمالهم في مجالسهم تلك الى الله سبحانه وهذا الذي في كتاب الاحكام

كتاب الطهارة

اوما في حكمها بصفة شروعه وفيه ابواب

فصل في اعدادها

مسئلة الماء الطاهر المطلق الذي لم يخالطه ما يسلبه اسم الماء
بغير اجماعا الكثير وقليلا ما لم يكره وفيه ما يأتي قلت ما لم يتغير
مسئلة فلما تغير بنجس او طاهر ولم يسلبه اسم الماء
فلما تغير بنجس
مسئلة وفي الكلب والخنزير والدجاج وجهان طاهر كبقية الحيوان
مسئلة وورق التغلب والعرفوت وحشيشة الابهل
فلما تغير بالطاهر
فلما حصه الصابون
مسئلة
وبول الصبي الطاهر كبصاقه لا يلزم له ما يحتمل
مسئلة ومتى لا يدري بحصول نجاسة لم يجز استعماله حتى يعلم

النكاح

لا كاصبع زائدة اذ الاصل عدمه وفي ان المعتاد مرده وهو غير المبيع اذ الاصل السلامة
كان المردود بالعيب صالحا فيه ولا كالمسلم اليه عسه فالقول للمسلم هنا اذ الاصل بقاء المسلم
في ذمة المسلم اليه حيث ثبت تسليمه على الصفات المشروطة بخلاف ما نحن فيه
البائع والمسلم على القطع اذ هي على اصل نفسه - والقول للمشتري في نفي علم البائع حدوثه
عنده بخلاف العيب القديم اذ الاصل عدمه وهنا على القطع اذا اختلفا في كونه الذي عاينه
المشتري اذ الاصل السلامة وبينة عدلان من اهل الخبرة في البيع والقول له في انكار الرضى
وزوال العيب اذ الاصل عدمهما هـ ل والقول للمشتري بخياره والاحاد اذا الاصل عدمهما
وللمشتري مضي مدتهما والطول فيهما لذلك والقول للمشتري في بقاء المبيع اذ الاصل عدمها فان
اخر بالرد به فانكر كونها ممن يتبين اذ الظاهر احاطتها بعيوبها اقر ان لها - وفي بطء
والقول للبائع في عدم غبن الوكيل المتأذي بدفع العقد والظاهر لزومه والقول
للمشتري في نفي علم البائع بالعيب في الاتصاف المكتسب ولعله سهو هـ ل واذا
وجب التحالف بدأ الحاكم بايهما شاء اذ الاصرح بالمبيع للبائع والثمن للمشتري وقيل بالعكس
البائع لقوله اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع فقد مه واذ جنسه او اذ اجل
عود المبيع اليه وقيل بالمشتري اذ المبيع في ملكه فينفذ بتحليفه قلنا لا نسلم بل هو
شرع والواجب على كل واحد يمين واحدة فيها نفي واثبات بنحو والله ما بعتها بالف
ولقد بعتها بالفين وقيل يمينان واذا حلف البائع حير المشتري بين ان يأخذ المبيع بما حلف
عليه البائع او يفسخ كذلك وبنفس البيع وهو معنى قولهم والمتباع بالخيار وكيفية اليمين
ان يقول والله ما بعته بالف ثم يحلف المشتري فان اختار التحليف حلف اولا والله ما اشتريته
بالفين ثم حلف البائع اليمين الثانية لقد بعته بالفين ثم يحلف المشتري الثانية لقد اشتريته
بالف - واليمين الواحدة يمين واحدة على ما عرف في شرع في تقديم الاثبات على النفي في اليمين
وجهان - احدهما تقديم النفي اذ هو الاصل في التحليف وقيل بالاثبات كاللعان قلنا
يمين المدعي شرعت على النفي فان حلف ابتدأ بالمنكر اعاد بالقسم وفي كون الكول اقرارا
على سبابي - لا يلزم الحق بالكول حتى يحلف عليه الناكل باسمعه فكسبابي هـ ل
واذا تحالفا بطل العقد بمجرد التحالف بالفسخ اذ العقد قد صحيحا فاستمر الملك فلا
يرتفع الا بحكم وتراض كملو سنا جيناه ولقبله فان انتجز فالحاكم وقيل يفسخ
بالتحالف من غير شرع كما تقع الفرقة باللعان قلنا لانا لم الاصل شرع واذا افضى الى
الفسخ فحكمه الى الحاكم وحمل الحاكم لاجل الخلاف كالفسخ باعسار النفقة وقيل

الى ما مهما لدخول النقص كالفسخ بالعيب فرع وفي فساخه ظاهرا وباطنا وجهان
يفسخ فيهما كفسخ اللعان والعيب في الظاهر فقط اذ موجبه جهالة الثمن واما
يجعل ظاهرا لا باطنا ان كان مدعي الزيادة في الثمن ظالما انفسخ ظاهرا فقط اذ هو
غاصب في الباطن الاظهر انه ظالم وباطنا اذ ليس غاصبا ذكر وجه عن ملكه معتقدا
بالا بايعا واحتمل هـ ل واذا تم الفسخ تراادا عين المال في وصل التالف وقيمه للمغروم
والواحد حبسه يوم قبضه اذ هو وقت الضمان وقيل يوم التلف اذ هو وقت لزوم
القيمة قيلا وهو القيم من المنفصل الى التلف وقيل اقلها والصحيح الاول فرع فان كان
قد تعيب عند المشتري بما لا يحدث ادما وجب ضمان الكل او بما يحدث النقص فكان
المبيع عبدا فاعتق وابيض منه او كتب فأبق منه فكما لو تلف فان كان مرهونا او موجرا
فسيأتي اذ يطرأ عليها الفسخ للاعذار والقول للمشتري في قدر قيمة التالف لانه غارم

تم الجزء الاول من البحر الزخار بحمد الله الواحد القهار

والحمد لله رب
العالمين

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله افضل الصلوة
والتسليم